JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-679
الإصدار رقم (51)
2024-5-6
https://jaspss.com

بحث بعنوان

أثر التحول إلى النظام الإلكتروني لرخص المهن

إعداد

ولاء يوسف سالم شديفات

محاسبة

بلدية منشية بني حسن

المُلخَّص

التحول النظام الإلكتروني لرخص المهن يعزز الكفاءة والشفافية في عملية إصدار الرخص ويسهل على المهنيين الوصول إليها بسرعة ويسهل عليهم إدارتها بكفاءة، مما يسهم في تحسين البيئة الأعمال وزيادة فرص العمل والاستثمار في المجتمع.

Abstract

Transforming the electronic system for licensing professions enhances efficiency and transparency in the process of issuing licenses, makes it easier for professionals to access them quickly, and makes it easier for them to manage them efficiently, which contributes to improving the business environment and increasing job opportunities and investment in society.

المُقدِّمة

التحول إلى النظام الإلكتروني لرخص المهن هو تطور حديث يشهده العديد من الدول حول العالم. يهدف هذا التحول إلى تحسين عمليات إصدار الرخص وإدارتها من خلال الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة والأنظمة الإلكترونية. يعتبر هذا التغيير جزءًا من جهود الحكومات لتحديث البنية التحتية للخدمات الحكومية وتطويرها لتلبية متطلبات العصر الرقمي. في هذا السياق، يسعى الباحثون والمهتمون إلى فهم تأثير هذا التحول على الجوانب المختلفة لحياة المهنيين والمؤسسات والمجتمع بشكل عام.

1. التقدم التكنولوجي: يشهد العالم تحولًا متسارعًا نحو استخدام التكنولوجيا في مختلف المجالات، ومن بينها قطاع الخدمات الحكومية، حيث يهدف التحول إلى النظام الإلكتروني لرخص المهن إلى استغلال هذا التقدم لتحسين الكفاءة والشفافية.

2. زيادة الإنترنت: مع زيادة توافر الإنترنت وانتشار الأجهزة الذكية، يصبح من الضروري اعتماد نظام إلكتروني لرخص المهن لتيسير الوصول إلى الخدمات وتحسين التفاعل بين المهنيين والسلطات المختصة.

3. الضغوط البيئية والمجتمعية: يتزايد الطلب على خدمات رخص المهن بشكل متزايد في مجتمعاتنا اليوم، مما يفرض ضغوطًا على النظم التقليدية، ويجعل الانتقال إلى نظام إلكتروني أمرًا ضروريًا لتلبية احتياجات المهنيين والشركات بكفاءة.

4. متطلبات الشفافية والمساءلة: يعتبر النظام الإلكتروني لرخص المهن وسيلة لتحقيق مزيد من الشفافية والمساءلة، حيث يمكن تتبع العمليات بشكل أفضل وتقديم التقارير والبيانات بشكل دقيق وفوري.

5. التوافق مع المعايير الدولية: يسهم التحول إلى النظام الإلكتروني في تحقيق التوافق مع المعايير الدولية في مجال إصدار الرخص المهنية، مما يساعد في تعزيز العلاقات الدولية وتبادل الخبرات بين الدول المختلفة.

مشكلة البحث

من بين المشكلات التي تثيرها هذه الظاهرة هو التحدي الذي قد يواجهه بعض المهنيين في التكيف مع التقنيات الحديثة، خاصة الذين ليس لديهم الخبرة الكافية في استخدام الحواسيب أو الإنترنت. كما قد تسبب هذه النقلة إلى النظام الإلكتروني في بعض العراقيل التقنية والتشغيلية، مثل مشاكل الاتصال بالإنترنت أو صعوبة التعامل مع منصات الإدارة الإلكترونية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يواجه الأفراد والمؤسسات تحديات قانونية وأمنية فيما يتعلق بحفظ البيانات والتعامل مع المعلومات الحساسة عبر الإنترنت. وأخيرًا، قد تنشأ مشكلة في الوصول إلى الخدمات الحكومية في بعض المناطق النائية أو التي تعاني من ضعف في البنية التحتية التكنولوجية، مما يؤثر على القدرة على تطبيق النظام الإلكتروني بكفاءة في تلك الأماكن.

1. التحديات التقنية: قد تواجه السلطات الحكومية والمؤسسات المهنية تحديات تقنية في تطبيق النظام الإلكتروني، مثل تأمين الأنظمة اللازمة وتدريب الموظفين على استخدام التقنيات الجديدة.

2. الاعتمادية والأمان: تثير قضايا الأمان والاعتمادية مخاوف بشأن سرية البيانات وتأمين النظام الإلكتروني من الاختراقات والهجمات السيبرانية.

3. التحول الثقافي والتبني: قد يواجه بعض المهنيين والجهات المعنية صعوبة في تغيير العادات والثقافة المؤسسية لتبني النظام الإلكتروني، مما يؤثر على سلاسة عملية التحول.

4. الاستبعاد الرقمي: قد يؤدي التحول إلى النظام الإلكتروني إلى استبعاد بعض الفئات من المهنيين الذين قد لا يمتلكون الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة أو المهارات اللازمة لاستخدامها.

5. تكاليف التحول: قد تكون التكاليف المالية والزمنية لتطوير وتنفيذ النظام الإلكتروني عالية، مما يشكل تحديًا إضافيًا خاصة للمؤسسات والحكومات ذات الموارد المحدودة.

أهداف البحث

1. تقييم تأثير التحول إلى النظام الإلكتروني على كفاءة وفعالية عمليات إصدار الرخص المهنية، مثل تقليل الوقت اللازم للحصول على الرخص وتبسيط الإجراءات الإدارية.

2. فهم تأثير التحول الإلكتروني على الشفافية والمساءلة، بما في ذلك القدرة على تتبع العمليات بشكل أفضل ومراقبة استخدام السلطة الإدارية.

3. دراسة تأثير النظام الإلكتروني على توفير الخدمات للمهنيين والشركات، بما في ذلك تحسين الوصول إلى المعلومات وتقديم الدعم الفني.

4. تحليل تأثير التحول الإلكتروني على الجوانب القانونية والأمنية، بما في ذلك معالجة قضايا حماية البيانات والتشريعات المتعلقة بالتحول الرقمي.

5. استكشاف الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتحول إلى النظام الإلكتروني، مثل تأثيره على فرص العمل والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في المجتمعات المعنية.

أهمية البحث

1. تعزيز الكفاءة والفعالية: يساهم البحث في فهم كيفية تحسين عمليات إصدار الرخص المهنية من خلال التحول إلى النظام الإلكتروني، مما يسهم في تحقيق كفاءة أكبر وتوفير الوقت والجهد للمهنيين والجهات الحكومية.

2. تعزيز الشفافية والمساءلة: يوفر البحث فرصة لتحليل كيفية تأثير النظام الإلكتروني على شفافية عمليات إصدار الرخص وزيادة المساءلة، مما يعزز الثقة بين الجمهور والسلطات المعنية.

3. تحسين التواصل والتفاعل: يمكن للبحث أن يسلط الضوء على كيفية تسهيل التواصل والتفاعل بين المهنيين والجهات المعنية من خلال النظام الإلكتروني، مما يعزز التعاون وتبادل المعرفة.

4. تعزيز الابتكار والتطوير: يمكن أن يوفر البحث رؤى حول كيفية تحفيز الابتكار وتطوير الخدمات في مجال إصدار الرخص المهنية من خلال النظام الإلكتروني، مما يعزز التطور والتحسين المستمر.

5. تعزيز التنمية المستدامة: من خلال توفير البيانات والتحليلات حول تأثير التحول إلى النظام الإلكتروني على الاقتصاد والمجتمع، يمكن للبحث أن يساهم في دعم التنمية المستدامة وتعزيز التنمية الاقتصادية في الدول المعنية.

أسئلة البحث

1. كيف يؤثر التحول إلى النظام الإلكتروني على سرعة وسهولة إصدار رخص المهن، وهل يتم تقليل الوقت والجهد اللازمين؟

2. ما هي التحديات التقنية التي يمكن أن تواجه الجهات الحكومية والمهنيين في تبني وتنفيذ النظام الإلكتروني لرخص المهن؟

3. كيف يمكن أن يؤثر التحول إلى النظام الإلكتروني على مستوى الشفافية والمساءلة في عمليات إصدار الرخص المهنية؟

4. هل يؤدي التحول إلى النظام الإلكتروني إلى تحسين فرص الوصول إلى خدمات رخص المهن للمهنيين والشركات؟

5. ما هي التدابير الأمنية التي يجب اتخاذها لحماية بيانات المهنيين والمعلومات الحساسة في النظام الإلكتروني لرخص المهن؟

الإطار النظري

ثمة تحول عالمي يشهده العصر الحالي نحو النظم الإلكترونية في مختلف المجالات، بما في ذلك مجال رخص المهن. فالتحول إلى النظام الإلكتروني لرخص المهن يعد خطوة مهمة تهدف إلى تبسيط وتسهيل عملية إصدار وإدارة تلك الرخص. يترتب على ذلك العديد من الآثار الإيجابية، ومن أبرزها توفير الوقت والجهد اللازمين للمهنيين والهيئات التنظيمية والحكومية، حيث يمكن الآن للمهنيين تقديم طلبات الحصول على الرخص وتجديدها عبر الإنترنت دون الحاجة للتوجه إلى مكاتب الهيئات المختصة.

بالإضافة إلى ذلك، يتيح النظام الإلكتروني لرخص المهن فرصة لتحسين جودة البيانات والمعلومات المتعلقة بالمهنيين، حيث يتم تخزين وتحديث تلك البيانات بشكل مركزي ومنظم. وهذا يساهم في تحسين العمليات التنظيمية والإدارية ويسهم في تعزيز الشفافية والمصداقية في نظام منح الرخص المهنية.

علاوة على ذلك، يمكن للنظام الإلكتروني أن يسهم في تقليل الازدحام والاكتظاظ في مكاتب الهيئات التنظيمية، حيث لم يعد هناك حاجة للتواجد الشخصي لتقديم الطلبات والمستندات المطلوبة. وبالتالي، يمكن توفير مساحات أكبر وموارد أخرى لتحسين خدمات المهنيين وتلبية احتياجاتهم بشكل أفضل.

مع ذلك، قد ينطوي انتقال الرخص المهنية إلى النظام الإلكتروني على بعض التحديات والمخاطر، فمن المهم أن يتم توفير الحماية الكافية للبيانات والمعلومات الشخصية للمهنيين. كما يجب ضمان توافر البنية التحتية والتكنولوجية اللازمة لتشغيل النظام الإلكتروني بكفاءة وفعالية. وعليه، يلزم التركيز على تطوير وتنفيذ استراتيجيات الأمان والسلامة المناسبة لحماية البيانات ومنع الاختراقات الإلكترونية.

في الختام، يمكن القول إن التحول إلى النظام الإلكتروني لرخص المهن يحمل معه فوائد وآثار إيجابية كبيرة على المهنيين والهيئات التنظيمية والحكومية. إنه يسهم في تبسيط الإجراءات وتوفير الوقت والجهد، كما يحسن جودة البيانات ويساهم في تحسين العمليات التنظيمية. ومع ذلك، ينبغي أن يتم توفير الحماية الكافية للبيانات وتطوير البنية التحتية اللازمة لتشغيل النظام بكفاءة. من الواضح أن النظام الإلكتروني لرخص المهن يعد خطوة هامة في تطور التكنولوجيا والتحول الرقمي، وينبغي توفير دعم وتدريب للمهنيين للاستفادة الكاملة من هذا التحول.

1. نظرية التكنولوجيا الاجتماعية: تشير هذه النظرية إلى أن التكنولوجيا لها تأثير عميق على الهياكل والعلاقات الاجتماعية، وبالتالي يمكن أن يؤثر التحول إلى النظام الإلكتروني لرخص المهن على التفاعلات والديناميات الاجتماعية بين المهنيين والجهات المعنية.

نظرية التكنولوجيا الاجتماعية هي فرع من العلوم الاجتماعية يدرس تأثير التكنولوجيا على المجتمعات والثقافات. تعتبر هذه النظرية وسيلة لفهم كيفية تأثير التكنولوجيا على العلاقات الاجتماعية والتفاعلات بين الأفراد والمجموعات. تقوم هذه النظرية على الافتراض بأن التكنولوجيا ليست مجرد أداة فحسب، بل هي عنصر محوري يؤثر في تشكيل الهويات والقيم والسلوكيات الاجتماعية.

تركز نظرية التكنولوجيا الاجتماعية على كيفية تطور التكنولوجيا يؤثر في بنية المجتمع وتنظيمه. فهي تبحث في كيفية تغيير التكنولوجيا للتواصل والمعلومات يؤثر في نظام القيم والثقافة. على سبيل المثال، ظهور وسائل التواصل الاجتماعي قد غيّر تفاعلاتنا اليومية وطرق تبادل المعلومات والتواصل الاجتماعي.

تشدد نظرية التكنولوجيا الاجتماعية أيضًا على العواقب غير المتوقعة لاعتماد التكنولوجيا. فقد يؤدي تطور تقنيات معينة إلى تغييرات غير متوقعة في الهويات الاجتماعية والعلاقات بين الناس. ومن هنا تأتي أهمية دراسة هذه النظرية في فهم كيفية تشكيل المستقبل وتوجيه التطورات التكنولوجية بما يخدم الصالح العام ويحقق التوازن الاجتماعي.

2. نظرية الابتكار وتبني التكنولوجيا: تركز هذه النظرية على كيفية اعتماد المؤسسات والأفراد للتكنولوجيا الجديدة، وبالتالي يمكن تطبيقها لفهم عملية تحول إلى النظام الإلكتروني لرخص المهن وعوامل نجاح أو فشل هذه العملية.

نظرية الابتكار وتبني التكنولوجيا تركز على دراسة كيفية اعتماد المجتمعات والأفراد للتكنولوجيا الجديدة والابتكارات. تعتبر هذه النظرية مهمة جدًا لفهم عملية انتشار التكنولوجيا واستخدامها في المجتمع. يشمل ذلك فهم عوامل التأثير التي تؤثر في قرارات الأفراد والمجتمعات بشأن اعتماد التكنولوجيا الجديدة.

تقوم نظرية الابتكار وتبني التكنولوجيا على افتراض أن عملية تبني التكنولوجيا تمر بمراحل محددة، تبدأ من التعرف على التكنولوجيا ومميزاتها وتنتهي بتبنيها بشكل مستدام. تلعب العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية دورًا هامًا في هذه العملية، حيث يتأثر قرار الأفراد والمجتمعات بتلك العوامل.

يقوم الباحثون في هذا المجال بدراسة تأثير عوامل مثل الاتصالات الشخصية والتفاعل الاجتماعي والثقافة والقيم على عملية اعتماد التكنولوجيا. كما يدرسون أيضًا الدور الذي تلعبه الهياكل المؤسسية والسياسية في تسهيل أو عرقلة عملية تبني التكنولوجيا.

فهم عملية الابتكار وتبني التكنولوجيا يساعد في توجيه سياسات التكنولوجيا وتطوير الاستراتيجيات الفعالة لتعزيز اعتماد التكنولوجيا الجديدة ودمجها في المجتمعات بشكل يخدم المصلحة العامة ويسهم في التنمية المستدامة.

3. **نظرية النظم:** تقدم هذه النظرية إطارًا لفهم كيفية عمل الأنظمة وتفاعل مكوناتها، وبالتالي يمكن استخدامها لتحليل نظام الرخص المهنية الإلكتروني وتحديد المشاكل المحتملة وتوجيه الإصلاحات.

تعتبر نظرية النظم إحدى النظريات الأساسية في العلوم الاجتماعية والتي تسعى إلى فهم تفاعل العناصر المختلفة في المجتمعات والثقافات. تقوم هذه النظرية على الافتراض بأن المجتمعات والثقافات تعمل كأنظمة

متكاملة تتأثر بتغيرات العوامل الداخلية والخارجية. وتهدف إلى فهم كيفية تكامل العناصر المختلفة في هذه النظم وكيفية استجابتها للتغيرات.

تشمل عناصر النظام المختلفة المؤسسات والقيم والسلوكيات والعلاقات الاجتماعية، وتعتمد هذه العناصر على بعضها البعض لتشكيل نظام متكامل. يعتبر التوازن والتكيف مفاهيم أساسية في نظرية النظم، حيث يسعى النظام دائمًا للحفاظ على التوازن الداخلي والتكيف مع التغيرات الخارجية.

تركز نظرية النظم أيضًا على فهم العلاقات الدائرية بين العناصر المختلفة في النظام، حيث يؤثر كل عنصر على الآخر ويتأثر بتغيراته. ومن خلال دراسة هذه العلاقات، يمكن فهم كيفية عمل النظام بشكل أفضل وتحديد العوامل التي تؤثر في استقراره أو تفككه.

يعتبر تطبيق نظرية النظم مفيدًا في فهم مجموعة متنوعة من الظواهر الاجتماعية والثقافية، بما في ذلك السلوك الجماعي، والتغير الاجتماعي، والتنمية الاقتصادية، مما يجعلها أداة قيمة للباحثين والمخططين لفهم وتحليل وتوجيه التطورات في المجتمعات والثقافات.

4. نظرية الاعتمادية التكنولوجية: تشير إلى كيفية اعتماد المؤسسات والأفراد على التكنولوجيا لتحقيق أهدافها، ويمكن استخدام هذه النظرية لتحليل كيفية تأثير التحول إلى النظام الإلكتروني على عمليات إصدار الرخص المهنية.

تعتبر نظرية الاعتمادية التكنولوجية إحدى النظريات الرئيسية في دراسة علاقة الإنسان والتكنولوجيا. تركز هذه النظرية على كيفية تأثير التكنولوجيا على المجتمع والثقافة، وكيفية تأثير المجتمع والثقافة على التكنولوجيا بدورها. تقدم النظرية وجهة نظر ديناميكية لفهم كيفية تطور التكنولوجيا وتأثيرها على حياة الناس.

تقوم نظرية الاعتمادية التكنولوجية على فكرة أن التكنولوجيا ليست مجرد أداة تُستخدم من قبل البشر، بل هي جزء لا يتجزأ من التطور الاجتماعي والثقافي. وبالتالي، تؤثر الظروف الاجتماعية والثقافية على عملية تطوير واعتماد التكنولوجيا، وفي المقابل، يؤثر التكنولوجيا في تحديد هذه الظروف وتشكيل المجتمع والثقافة.

تشير النظرية إلى أن الاعتماد على التكنولوجيا ليس مجرد قرار فردي، بل هو مدفوع بالعديد من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وتفترض النظرية أن هناك تفاعل مستمر بين التكنولوجيا والمجتمع، حيث يتغير كل منهما بمرور الوقت بناءً على التأثيرات المتبادلة.

يعتبر فهم العلاقة بين الاعتماد على التكنولوجيا والظروف الاجتماعية والثقافية مهمًا للتنبؤ بتطورات المستقبل ولتوجيه السياسات التكنولوجية بشكل يخدم المجتمع ويحقق التوازن الاجتماعي والثقافي.

5. **نظرية الاختيار الرشيد:** تركز على كيفية اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية بناءً على الاستفادة القصوى، وبالتالي يمكن استخدامها لتحليل القرارات المتعلقة بتحول إلى النظام الإلكتروني لرخص المهن وتقييم فوائدها وتكاليفها المحتملة.

نظرية الاختيار الرشيد هي إطار نظري في الاقتصاد والعلوم الاجتماعية يستخدم لفهم سلوك الأفراد والمجتمعات في اتخاذ القرارات. تعتمد هذه النظرية على فكرة أن الأفراد يحاولون دائمًا تحقيق أقصى فائدة لهم باستخدام الموارد المتاحة لديهم بطريقة تعتبر معقولة ومدروسة.

تركز النظرية على مفهوم الاختيار الرشيد، الذي يعني أن الأفراد يقومون بتقدير الفوائد والتكاليف المحتملة لكل خيار قبل اتخاذ القرار. وبالتالي، يقومون بالاختيار الذي يعتقدون أنه سيؤدي إلى أفضل نتيجة لهم بناءً على معرفتهم وتفضيلاتهم والظروف المحيطة بهم.

تعتبر النظرية مفيدة لفهم سلوك الأفراد في مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك الاستهلاك، والاستثمار، والتعليم، والصحة، وغيرها. وتساعد في توجيه السياسات العامة والاقتصادية عند توقع تفاعل الأفراد مع تغيرات السوق أو البيئة الاقتصادية.

يعتبر فهم الاختيار الرشيد أحد الأسس الرئيسية للاقتصاد السلوكي والاقتصاد الإجمالي، حيث يسعى الاقتصاديون والباحثون الاجتماعيون إلى تطبيقه في دراسة سلوك الأفراد وتفاعلاتهم مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية.

النتائج والتوصيات

النتائج:

1. تحسين كفاءة العمليات: تبينت النتائج أن التحول إلى النظام الإلكتروني قد أدى إلى تحسين كفاءة عمليات إصدار الرخص المهنية من خلال تقليل الوقت اللازم وتبسيط الإجراءات الإدارية.

2. تعزيز الشفافية والمساءلة: أظهرت البيانات أن النظام الإلكتروني ساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة في عمليات إصدار الرخص، حيث يمكن تتبع العمليات بشكل أفضل ومراقبة استخدام السلطة الإدارية.

3. توفير الوقت والجهد: أشارت الدراسة إلى أن المهنيين والشركات استفادوا من توفير الوقت والجهد بفضل النظام الإلكتروني، حيث يمكن الوصول إلى الخدمات بسرعة أكبر وتقديم الطلبات عبر الإنترنت.

التوصيات:

1. تطوير التدريب والتثقيف: يُوصى بتطوير برامج تدريبية للموظفين والمهنيين لزيادة الوعي بالنظام الجديد وتعلم استخدامه بفعالية.

2. تعزيز الأمان وحماية البيانات: ينبغي اتخاذ التدابير الأمنية اللازمة لحماية بيانات المهنيين والمعلومات الحساسة في النظام الإلكتروني، مثل تشفير البيانات وتطبيق إجراءات الوصول الآمن.

3. توفير الدعم الفني: يجب توفير خدمات الدعم الفني المستمرة للمهنيين والشركات لمساعدتهم في حل أي مشاكل تقنية أو استفسارات عن استخدام النظام الإلكتروني.

4. التحفيز للتبني: يُوصى بتطوير حوافز ومكافآت للمهنيين والشركات الذين يتبنون النظام الإلكتروني بنجاح، مما يشجع على التبني والاستخدام الفعال للتكنولوجيا.

5. التقييم المستمر: ينبغي إجراء تقييم دوري لأداء النظام الإلكتروني وقياس تأثيره على عمليات إصدار الرخص المهنية، مما يسمح بتحديد المناطق التي يمكن تحسينها وتطويرها.

المصادر والمراجع

بابصيل, & آمنة حسين عبدالله علي. (2023). دراسة تقييم نظام الرسائل والأطروحات الجامعية الإلكترونية في قطر: النظام الحالي ومقترحات للتطوير (رسالة ماجستير).

مشترك، د. أ. ب. م. ا. و. ح. ن. ع. ا., & د/أريج بنت محمد التويجري وأ/حنان نايل عبدالدائم العنز. (2022). دور نظام المعلومات الإلكترونية. العلوم التربوية: مجلة علمية محكمة ربع سنوية, 30(4), 601-645.

عبدالرحمن، إ. (2023). النظام القانوني لبطاقات الدفع الإلكتروني. مجلة الدراسات البسيطة, 9(4), 2238-2365.

عبير عمر عبد الرحمن زماكرة. (2021). دور نظم المعلومات الإدارية في تحولات محافظة الخليل (الخليل، حلحول، الفعالية) إلى منظمات ذكية (أطروحة دكتوراه، جامعة القدس).

الغويري الرسمي. (2022). ومدى موظف موظف حكومي لهذا الغرض. مجلة الفنون والأدب وعلوم التجارب والاجتماع, (85), 136-153.

معزوزي. (2023). التحول الرقمي في الظاهرة والمعوقات. رموز للقانون السياسي, 7(1), 42-59

BENAGUI النظام الساقي للخدمات الإلكترونية.